



بقلم/
عبد محمد الجندي

شتان بين الانتخابات والانقلابات

في هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية الصعبة والمعقدة ما برحت القوى السياسية والحزبية الحاكمة والمعارضة تغلب ما لديها من الأحقاد والأطماع على ما يعاينيه الوطن والشعب من الأوجاع والآلام الى درجة جعلت المراقبين المحايدين الحريصين يضعون أياديهم على قلوبهم خوفاً من طغيان الماضي على الحاضر والمستقبل طالما كان الصراع على السلطة هو المثير لهذا النوع من المنازعات الذاتية المنتجة للأزمات. حين يقال إن المطالبة بالانتخابات هو التفكير بالانقلاب على التسوية السياسية يعرض أصحابه لأقصى العقوبات.

الإكثار من الهيئات غير الديمقراطية التافاه على السلطات المنتخبة من الشعب

اليمن تتجه الى الدكتاتورية إذا لم تجر فيها الانتخابات

المعالجات «التلفيقية» لم تعد مجدية للبلاد وسط الأزمات المركبة

وإذا كانت التجربة في الدائرة العاشرة قد فشلت بنسبة معينة في أمانة العاصمة نتاج البطء في عملية القيد والتسجيل وعدم استعداد الأغلبية من الناخبين للانتظار وتكرار العودة الى اللجان فإن الفشل سيكون كبيراً في الأزياف التي لا توجد فيها الكهرباء بصورة مستمرة ودائمة والأمن والاستقرار.

إن القفز على الواقع ضرب من المغالطات والمبررات الواهية التي تباعد بين الشعب وبين حقه في انتخاب قياداته بصورة ديمقراطية مثله في ذلك مثل غيره من الشعوب.

لان التصور في العملية الديمقراطية لا يعني أن الأفضل هو استبد العا بالذكتاتوريات وما ينتج عنها من تحالفات كارثية للدستور والقوانين النافذة.

أقول ذلك وأقصد به أن الاحتكام للديمقراطية تستوجب القناعات الديدولوجية الدائمة والثابتة عند جميع الأحزاب بعد أن أكدت تجربة حكومة الوفاق الوطني -التي شكّلت بمقتضى المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية المزمّنة- انها أسوأ حكومة عرفتها الجمهورية اليمنية منذ قيام الوحدة والديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

ذلك ما يعرفه جميع السياسيين حربيين كانوا أو مستقلين وذلك ما يمكن للباحث المقارن أن يتوصل اليه من خلال دراسة علمية مقارنة بين ما كانت عليه الأوضاع وبين ما هي عليه اليوم في شتى مناحي الحياة.

حتى على صعيد الأحزاب والتنظيمات السياسية لابد للديمقراطية أن تسود ولابد للهيئات والمستويات القيادية أن تخضع للانتخابات إذا أرادت تحويل هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية الى مدارس تعلم أعضائها ما هم بحاجة اليه من ثقافة ديمقراطية يتعلمون منها كيف يحترمون نتائج المصاديق الانتخابية وكيف يقدمون أنفسهم لجماهير الشعب من خلال ممارساتهم للديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة

(أغلبية تحكم وأقلية تعارض) من خلال برامج انتخابية تعد فيها الأحزاب المتنافسة بما سوف تقوم به من تنفيذ بعض منجزات عملية خلال الفترة الزمنية التي حصلت فيها على ثقة الهيئة الناخبة وتجعل الحكومة والسلطة التنفيذية خاضعة للرقابة البرلمانية المنتخبة من أبناء الشعب.

قد يكون الحوار جزءاً من هذه الثقافة الديمقراطية لكنه لا بد من الصناديق الانتخابية لأن الحوار يعمل كيف تقارب على الحل الوسطية لحل المشاكل الخلافية خرج به على الأكثر على خطوط عامة وعريضة لما نحن بحاجة اليه من منظومة دستورية وقانونية تحدد الحقوق وتبين الواجبات للمواطنة المتساوية وللدولة المدنية القادرة على الانتصار لسيادة القانون، أما ان يتم تدمير الدستور من هيئة معينة وغير دستورية دون مشاركة مجلس النواب فذلك مخالفة صريحة للمبادرة الخليجية، لكن هذا النوع من الحوار لا ينتج عنه أصنام مقدسة من المخرجات والمنطلقات الصالحة لكل زمان ومكان ولا يلماً بأن تتحول الى عبيد لتلك القوالب والنصوص الجامدة التي تلقى الدور الفاعل للعقل في الاجتهاد والبحث عن الجديد والاستفادة من إيجابيات التجارب الإنسانية، ناهيك عما نصت عليه المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية من إعطاء مجلس النواب الحالي حق مراجعة الدستور.. ومعنى ذلك لو كانت هذه القرارات والتوصيات التي تطلق عليها مخرجات الحوار بما فيها مشرع وعام للدستور الجديد لا تستكمل ما هي بحاجة اليه من الشرعية إلا عن طريق السلطات الدستورية، وليست مجرد نصوص كاملة وصالحة لكل زمان ومكان، لما كنا بحاجة الى لجنة من القانونيين والفقهاء، لكتابة مسودة الدستور ولما كانت هناك حاجة لهذه اللجنة لهذا النوع من الإسفار المكلفة التي استوجبت فترة زمنية طويلة طالما أن مخرجات الحوار قد حددت النصوص الواجب اعتمادها في صياغة الدستور الجديد.. اليوم بات واضحاً أن هناك من لا يريد للانتخابات البرلمانية والرأسيّة أن تجرى في المدى المنظور، وفي وقت يؤكده الواقع أن البلد تسيير من سين إلى أسوأ، وأن الدولة الواحدة أصبحت تتكون من دولتين دولة داخل الدولة، وأن الشرعية أصبحت تُستمد من البندقية وليس من الشعب.

قوية حينما قرأوا ما في المقابلة من قلب للحقائق والانحياز المطلق لطرف حتى ولو كانت قد انطوت على ايدان لرفاق دربه ومحبيه الذين يكون له كل الاحترام والتقدير، ملتسمين له العذر في ما صدر عنه من مجاملات سياسية ودبلوماسية.

الانتخابات ضرورة أعود فأقول إن الانتخابات هي البوابة الوحيدة لإنقاذ الوطن والشعب اليمني من الدوامة العنيفة لهذه الأزمات المركبة التي تهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره وتجعل كل طرف يشعر بأنه على الحق ويظهر الآخرين بأنهم على خطأ لأن المعالجات الترفيقية والتلفيقية لم تعد عملية مجدية أو مفيدة لشعب تهدده الاعتصامات والتظاهرات والاضطرابات والارهاب بالكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية تحت يافطات ثورية متعددة الأشكال والألوان.

ذلك ما حدث في العراق وذلك ما حدث في افغانستان وليبيا وتونس ومصر وفي جميع بلدان العالم التي ضاقت ذرعاً بالدكتاتوريات التي أوجدتها الوساطات الناتجة عن التدخلات الدولية، لان المكتسبات الديمقراطية والانتخابية ما زالت تصلح للإستفتاء على الدستور وفي مقدمتها السجل الانتخابي الذي بني على أسس ملتزمة بالمعايير الدولية ولا يحتاج فقط سوى إجراء بعض المراجعات الكفيلة بإزالة ما قد يحدث من التكرار، وهذا ما نصت عليه المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية المزمّنة.. حتى السجل الجديد الذي نص عليه اتفاق السلم والشراكة لم يقل إنه سجل الكتروني وفي إجراءاته سهولة ويسر.

لكن الحديث عن الإلكتروني لا وجود له في معظم الديمقراطيات الناشئة، حديث عن سجل خيالي سابق لما وصل اليه الشعب اليمني من تقدم في بنيته التحتية مثل الكهرباء والسجل المدني وغير ذلك من الوسائل والأليات الفنية، إذا علمنا أن من أهم الضمانات التي توافقت عليها الأحزاب اليمنية في سابقة لم تكن موجودة في الكثير من البلدان الديمقراطية الناشئة تشكيل اللجنة العليا واللجان التابعة لها الأساسية والاصولية والفرعية من جميع الأحزاب على قاعدة يتفقون عليها.

لان الحديث عن سجل الكتروني في بلد لم تصل فيه الدولة الى هذا النوع من التقدم الفني حتى في مؤسساتها وأجهزتها الحكومية التي تدار بالوسائل والتقنيات اليدوية مبالغ فيه.

الذي أوشك حد الاجتثاث والخروج نهائياً من حكومة الكفاءات.

كان نريد منه بوصفه نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام وممثل في موقعه كمستشار لرئيس الجمهورية أن يقول فقط إن مجلس المستشارين كان قد خصص «9» حقائب وزارية للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومثلها للمشاركين، وشركائه بوصفه الطرف الرئيسي الأول في المبادرة الخليجية، وأن رئيس الجمهورية قد أساء استخدام ثقة المؤتمر بنقيضه في تشكيل حكومة الكفاءات بصورة مخالفة لما نص عليه اتفاق السلم والشراكة ووثيقة التفويض التي ألزمته بالتشاور مع الأحزاب السياسية، وكنا نطلب منه أن يكون واضحاً في الاعتراف فيما قام به من أخطاء، في اعتبار المؤتمر وحلفائه واحداً من المكونات التسعة لمؤتمر الحوار الوطني وفيما وافق عليه من نصوص وصلت حد تطبيق مبدأ العزل السياسي قبل أن يتحدث عن شرعية اجتماع الخيمة الذي أساء، فيه يقصد وبدون قصد لمن شاركوا في هذا الاجتماع، لان اعتبار المؤتمر وحلفائه أحد هذه المكونات التسعة قد كفل له حقاً محدوداً بالمشاركة الصورة غير المؤثرة في قرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ووجوده وعدمه شيء واحد، ومثله مثل الاعتبار الذي شكّلت على أساسه حكومة الكفاءات، وكنا نطلب منه ان يشير ولو بإيجاز الى سلسلة الوساطات التي رفضها النائب الأول وقبلها رئيس المؤتمر وعلى فرض أن قرارات اللجنة الدائمة كانت مخالفة للنظام الداخلي للمؤتمر وهو افتراض غير صحيح نظراً لما نصت عليه الأمانة من تعديلات وافق عليها المؤتمر العام السابع.. الخ.

لان مسؤوليته تستوجب احقاق الحق وإبطال الباطل من باب الرغبة الموضوعية في تصويب الأخطاء، والتعامل مع النقد والنقد الذاتي البناء، بدافع الحرص على البناء وليس من باب الرغبة في الهدم.

أتفق مع الدكتور عبدالكريم اليراني هذا السياسي الذي يشعر المؤتمر الشعبي بالفخر أنه كان من مؤسسيه وأنه كان ولا يزال من قادته المرموقين الذين يشار لهم بالبنان من جميع المؤتمريين وفي مقدمتهم الرئيس السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام.. إن وحدة المؤتمر تستل

صمام الإمان لوحدة اليمن، لكن صدمتهم كانت



الشرعية اليوم أصبحت تستمد من البندقية وليس من الشعب

القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تغلب الأطماع على ما يعاينيه الوطن من الأوجاع

الخائفون على السلطة يعرقلون إنجاز الدستور هرباً من الانتخابات

ذكر لاتفاق السلم والشراكة الذي سبق مباركتها له بعد التوقيع عليه مباشرة.

توضيح الحقيقة

الدكتور عبدالكريم اليراني في مقابله الاخيرة في صحيفة «26 سبتمبر» الحكومية، أشار الى المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية والى اتفاق السلم والشراكة الأممي السيد جمال بن عمر والذي طلب من جميع المكونات السياسية التوقيع عليه بعد سقوط العاصمة بيد أنصار الله دون مقاومة تُذكر من القوات المسلحة والأمن.

رغم عدم اتفاقنا مع الكثير مما نصت عليه المقابلة المطولة للدكتور عبدالكريم اليراني إلا أننا نحترم رأيه الذي صب فيه جام غيبه على إيران وعلى أنصار الله وعلى القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة في دورتها الأخيرة ووصفها بالباطلة، كما اتهم اللجان الشعبية بأنها تمثل وصفاً شاذاً - دولة داخل دولة- دون إشارة لما يجري خلف الكواليس من صفقات ومسامحات سوف تنتهي بإعادة الدولة الى الوضع الطبيعي بعد استيعاب مطالب أنصار الله في استيعاب اللجان الشعبية في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية بدلاً من الحديث عن تحالف مزعوم مهم.

ووصف الدكتور اليراني أن الذين يطالبون بالانتخابات البرلمانية والرأسيّة المبكرة بالانقلابيين.. وقال: إنه لم يتم اجتثاث أحد من الوظيفة العامة في عهد الرئيس عبدربه منصور هادي الذي يدافع عن شرعيته في مواقفه القيادية في المؤتمر الشعبي العام، ولم يسمع منه كلمة إنصاف أن المؤتمر الشعبي العام قد تعرض للإقصاء

الذين يخافون على السلطة لا يريدون للتسوية السياسية أن تتحقق كما نصت عليه المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية المزمّنة فنجدهم لذلك يستغلون كل ما لديهم من القرض ومن النفوذ للحيلولة دون إنجاز الدستور والاستفتاء عليه حتى لا يجدوا أنفسهم مضطرين لاجراء الانتخابات البرلمانية والرأسيّة.

والذين يشعرون أن بقاءهم في السلطة بإرادة سياسية وحزبية لا علاقة لها بإرادة الهيئة الشعبية الناخبة يلتقون معهم لإعاقفة التسوية السياسية وزج البلد في سلسلة من المراحل الانتقالية وتشكيل الهيئات الموازية للسلطات الدستورية المنتخبة من الشعب تحت مبرر الحرص على تطبيق مخرجات الحوار الوطني وما يترتب عليها من الامتيازات والصناعات والدرجات الوزارية والتأمينات الصحية والسفرات، كما هو الحال في الهيئة الوطنية للرقابة على تطبيقات مخرجات الحوار الوطني التي انبسطت بها صلاحيات وسلطات تنتقص من صلاحيات وسلطات مجلسي النواب والشورى المعنية بهذا النوع من الرقابة.

والامر ذاته ينطبق على المؤتمر الشعبي العام لو كان قد تحول من إطار للبشر الى مجرد خيل نركب عليه ونذمه ولكن بلا حسيك لاصيب بنوبة قلبية قاتلة قبل هذا النوع من الإساءات.

أعود فأقول إن الإكثار من هذه الهيئات غير الديمقراطية التي تكلف الموازنة العامة أموالاً طائلة في وقت توشك فيه الدولة على الإفلاس، سوف لا تتوقف عند هذا الحد من المراحل الانتقالية وتشكيل الهيئات الموازية للسلطات الدستورية المنتخبة من الشعب تحت مبرر الحرص على تطبيق مخرجات الحوار الوطني وما يترتب عليها من الامتيازات والصناعات والدرجات الوزارية والتأمينات الصحية والسفرات، كما هو الحال في الهيئة الوطنية للرقابة على تطبيقات مخرجات الحوار الوطني التي انبسطت بها صلاحيات وسلطات تنتقص من صلاحيات وسلطات مجلسي النواب والشورى المعنية بهذا النوع من الرقابة.

إنقاذ الدكتاتورية

تحويل الأزمات والدخول في مراحل انتقالية على قاعدة «لزوم ما لا يلزم» لا يعني سوى الهروب من الانتخابات البرلمانية والرأسيّة كعبة سياسية في ظاهرها الحرص على بناء الدولة المدنية الحديثة وفي باطنها الانتفاخ على الديمقراطية وإقناع المجتمع الدولي بتمرير هذه اللعبة السياسية الناتجة عن خوف السلطة أو عن طمع فيها للحيلولة دون إجراء الانتخابات البرلمانية والرأسيّة تحت خرافة أنها سوف تنتج النظام القديم، فتكون هذه الخرافة بمثابة إنتاج جديد للدكتاتورية، لذلك نلاحظ أن جميع هذه القوى المختلفة الممثلة في حكومة الكفاءات قد اجتمعت على إخراج المؤتمر الشعبي العام من السلطة الى المعارضة بصورة متزامنة مع العقوبات الدولية على رئيس المؤتمر وعلى محاولة تزيقه التي يجري الإعداد لها على قدم وساق سواء من خلال ما يتعرض له أعضاؤه من الإقصاء والإلقاء والتهميش أو من خلال مصادرة وتجميد أمواله أو من خلال تجميد نشاطه التنظيمي وما يجري الإعداد له من انشقاقات وسط تغطية إعلامية داخلية حكومية وخارجية اجنبية مدفوعة الثمن والاجر..

لاشيء، إلا لأنه يطالب بسرعة إنجاز الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية والرأسيّة رغم أنه نفذ كل ما طلب منه من التزامات وقدم كل ما يقدر عليه من التنازلات سواء لتطبيق المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية المزمّنة أو للتوقيع على ما تلاها من اتفاق السلم والشراكة الوطنية واحترام ما نص عليه من مهام والحرص على وضعها موضع التطبيق وصولاً الى الانتخابات التي أصبح المطالبون بها يتهمون بأنهم معرقلون ويمارسون نوعاً من الانقلابات. دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها الخامسة والثلاثين طالبت أنصار الله بالخروج من العاصمة والمحافظات وطلبت جميع القوى السياسية اليمنية باستكمال ما نصت عليه المبادرة الخليجية وألّيتها التنفيذية من مهام تعتبرها بمثابة خارطة طريق لحل الأزمة السياسية المعقدة في اليمن دون

حصار الانفلات

-محاولة اغتصاب ممرضة في مستشفى الجمهورية بعدن
-تفجير دار القرآن ومقرين لحزب الإصلاح في أرحب من قبل مقاتلي الحوثيين

14 ديسمبر 2014م
- نجاة مدير جمارك منفذ "قرن خباش" الحدودي بين اليمن والسعودية من محاولة اغتيال
-مقتل 13 مسلحاً في مواجهات عنيفة بين مسلحي الحوثي والقاعدة بحمة صرار بقيقه
-اغتيال القيادي المؤتمري (سالم غفينة) ورئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية مجز في محافظة مأرب ونجلاه واحد مرافقيه بواسطة عبوه ناسفه ثم زراعتهما في سيارته

-مواجهات مسلحة بين اللجان التابعة لجماعة أنصار الله ومظاهرين مناوئين للجماعة في مدينة القاعدة التابعة لمحافظة اب
-مسلحان مجهولان يستقلان دراجة تطلق النار على العقيد "عبدالباسط حيدر البان"، في حارة "وحيدة" بالحوطة، مما أدى الى إصابته، ولذا بالفرار
-مقتل شخص وإصابة اثنين بسبب خلاف أرض بفرع العدين باب

وتلوذ بالفرار من أصل 16 مليون تم نصبها في أربع محافظات
-إصابات بشرية وخسائر مادية في حادثه انفجار اسطوانة غاز بصنعاء،
-مقتل 5 حوثيين وجرح آخرين بهجمات للقاعدة في رداع

-هجوم مسلح على نقطة الضمين العسكرية بمأرب
-تجدد المواجهات بين الإصلاحيين وأنصار الله بأرحب.

- مسلحان يستقلان دراجة نارياً يطلقون النار على السفير الدكتور عبدالاله عبدالله قائد أثناء خروجه من منزل أحد أصدقائه في مدينة الحوطة بلحج.

13 ديسمبر 2014م
-قتلى وجرحى في معارك بين "الإصلاح وأنصار الله" بأرحب..

- سقوط منطقة ارحب بأيدي مقاتلي انصار الله بعد مواجهات سابقة مع مقاتلي الإصلاح ادت الى سقوط العديد من القتلى والجرحى من الطرفين

-مصرع 5 من القاعدة يرتدون زي نساء قرب الحدود السعودية

-مجمولون يستهدفون نقطة عسكرية بمأرب
-مقتل رئيس اتحاد شباب اليمن بذيمار وشقيقه برصاص أخيمم الثالث

-انفجار قبيلة في منزل العقيد محمد العاكي الواقع بالقرب من إدارة أمن احد مسؤولي الأمن في مكيراس بالبليضاء
-ضبط سيارة مفخخة يستقلها انتحاريون وسط العاصمة.

12 ديسمبر 2014م
-امرأة تنصب وتحتال بمبلغ 4 ملايين ريال بعدن

-اشتباكات بين مرافقي الشيخ القبلي محمد محمد نوفل ومرافقيه من جهة وأفراد النقطة الأمنية التابعة لانصار الله "الحوثيين" من جهة أخرى في جبل الصمغ ارحب.

-انفجار عبوة ناسفة استهدفت منزل احمد السوسوه أحد الموالين لانصار الله بذيمار
-القاعدة تذبج قائد النقطة العسكرية الواقعة بين صافر ومديرية العبر الرائد علي مسعود
-مقتل مسلح من جماعة "أنصار الله" وأصيب آخر، برصاص أحد أبناء قرية "حمة صرار" مديرية "قيقه رداع" محافظة البيضاء،

-انصار الشريعة يعلنون تبنيهم عملية قصف قاعدة العند الجوية بصواريخ جراد

-التوقيع على اتفاق لحفظ الأمن والاستقرار في مأرب يتضمن نشر الجيش لحماية أنابيب النفط وأبراج الكهرباء-شخصان يعتديان على جندي طعنًا بالبليضاء.

11 ديسمبر 2014م
-نجاة ركن ثاني عمليات اللواء الثاني مشاة جبلي العقيد علي حسين هداش، من محاولة اغتيال عبوة ناسفة وضعت في سيارته من قبل امرأة في مدينة عدن، -العثور على جثتين فضتا غرقاً والبحث عن أخرى ثالثة في ساحل الكثيب بالحديدة

9 ديسمبر 2014م
- مقتل 11 شخصاً ينتمون الى تنظيم القاعدة في عملية عسكرية لقوات أمريكية محاولة تحرير رهائن لدى التنظيم قتلوا كذلك بالعملية في منطقة شبوة.

- إصابة 8 أشخاص 3 منهم جراحهم خطيرة، بانفجار 3 عبوات ناسفة في مديرية شعوب بالعاصمة صنعاء، -اختطف مسلحون يعتقد بانتمائهم للحراك الجنوبي، الخسة جنود في منطقة "تقيل الرض" جنوب مدينة

-عصيان مدني وانفجار عبوة ناسفة بالضالع.
-إصابة عدة أشخاص بانفجار عبوة ناسفة في مودية عين.

-مقتل 5 جنود وإصابة آخرين بانفجار مفخختين استهدفتا المنطقة العسكرية الأولى بسينون
-نجاة الشيخ محمد حميد البعني احد قيادات المؤتمر في محافظة اب من محاولة اغتيال بعد اطلاق النار عليه من قبل مسلحين على متن دراجة نارية

10 ديسمبر 2014م
-تشديد الاجراءات الأمنية في محيط السفارات الغربية بصنعاء بعد استهداف منزل السفير الإيراني وسفارة فرنسا تغلق ابوابها لمدة اسبوع